

المؤتمر العالمي العاشر للوحدة الإسلامية

(452) - أحضان المعسكر الرأسمالي الغربي، وتارة أخرى لتمرير مخططاتها في احتواء الموجة الإسلامية المتنامية التي تطالب بإقامة الحكومة الإسلامية وتحكيم شرعة الله قواعده في واقعهم السياسي والاجتماعي، وثالثة لتشويه صورة النظام الإسلامي الرائد وتجربته الفريدة في إيران الإسلام... فتتهمه أحياناً بالدكتاتورية والاستبداد، وأخرى بالقصور عن تحقيق مصالح المجتمع وسعادته، وأخيراً - وهو الأخطر - محاولتها الدس والتشويه لخلق تصورات منحرفة، خصوصاً في أوساط المثقفين، مدعين أن النهج الديمقراطي هو السبيل الذي لا بد من الأخذ به لتطوير النظام السياسي الإسلامي وسد ثغراته وتحجده ليتناسب وتطلعات الشعوب لتقرير مصيرها ولينسجم والنظام السياسي الدولي القائم على أساس ديمقراطيتهم الغربية. وهذا في حقيقته محاولة تمهيدية لاحتواء النظام الإسلامي وتفريغه من محتواه الإلهي الأصيل، بل وإسقاطه في حضيض أنظمتهم الوضعية ونظرياتهم المادية. وليس هذا بغريب أو جديد في أفق المواجهة مع الجاهلية الحديثة وشرائطينها الإنسية. ولنتناول القضية من جذورها، ثم نجلي الحقيقة ونظهر الحق مميزاً عن الباطل ليدمغه ويعلو عليه، انطلاقاً من قوله تعالى: **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بَرْدُ نَارٍ لَّوٍ أَرَدْنَا أَنْ نَبْدُلَ بِهِ الْوَسْطَىٰ وَنَجْعَلُ لَكَ آيَاتٍ ۚ فَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَٰ فَيَتَّبِعَكَ النَّاسُ ۚ سَبِيلَ مَكْرٍ ۚ** (1). أساس الحكومة في النظرية الوضعية: منذ الغزو الحضاري الأوروبي لعموم الشرق وخصوص الحواضر الإسلامية، والنظريات الوضعية تتوالى في الأفق الثقافي بكل مؤسساته السياسية والإعلامية والتعليمية وغيرها من جوانب المجتمع والدولة، متخذة أشكالاً متنوعة وأنماطاً براقية توحى بالحدثية والجديّة، وهي في الواقع لا تخرج عن براءة أصول الثقافة العلمانية